مركز الحبتور للأبحاث

# الهدنة والتكتيك

## الحسابات السياسية لاتفاقات وقف إطلاق النار

إصدار خاص - أبريل 2025

www.habtoorresearch.com

الرئيس التنفيذي

**إسلام غُنيم**

المدير البحثي

**د. عزة هاشم**

إعداد

**حبيبة ضياء الدين**

المدير الفني

**د. رانيا حواس**

إصدار خاص - أبريل 2025

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحبتور للأبحاث، ويحتفظ مركز الحبتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

بالنظر إلى المشهد السياسي المتقلب اليوم، باتت اتفاقات وقف إطلاق النار تحظى بأهمية متزايدة. فبينما لا تهدف هذه الاتفاقات إلى إنهاء الصراعات بشكل فوري، فإنها تسعى إلى إتاحة هدنة مؤقتة تُمكّن الأطراف المتنازعة من الانخراط في حوار والعمل نحو التوصل إلى حل. ومن الناحية المثالية، تُعد اتفاقات وقف إطلاق النار مراحل انتقالية ضمن الحروب المستمرة، تتيح فرصة للمفاوضات والتسوية. غير أن فعاليتها كأداة سياسية كثيرًا ما تكون محدودة، إذ لا تُقاس فقط بالتحركات العسكرية على الأرض، بل تتوقف بدرجة أكبر على الإرادة السياسية والتعقيدات المحيطة بكل طرف من الأطراف المعنية. كما أن نجاعة هذه الاتفاقات تتأثر بشكل كبير بنوايا الجهات الموقعة، إذ لا يلتزم جميع الأطراف بإنهاء الأعمال العدائية التزامًا صادقًا. وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول كيفية تقييم نجاح أو فشل اتفاق وقف إطلاق النار. فإذا كان الهدف المُعلن هو إنهاء الحرب، بينما تبقى الأجندات السياسية خفية، فإن استئناف القتال لا يُعد بالضرورة دليلًا على فشل الاتفاق، بل قد يكشف عن عدم تحقيق طرفٍ ما لأهدافه، مقابل تحقيق الطرف الآخر لما يصبو إليه.

بالإضافة إلى ذلك، فإن كل اتفاق لوقف إطلاق النار يتمتع بخصوصية تميّزه، إذ يتشكّل وفقًا للديناميكيات السياسية المحيطة به، بما في ذلك أدوار الوسطاء، والضمانات المقدّمة، وهيكل الاتفاق ذاته. ويُعد اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس مثالًا صارخًا على هذا التعقيد. فرغم أنه قد يبدو فاشلًا من منظور جماعي أشمل، إلا أنه قد يُشكّل فرصة سياسية وعسكرية بالغة الأهمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. كما لا يمكن إغفال تأثير الفاعلين الخارجيين، مثل الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، باعتبارهم جزءًا من المعادلة. وفي نهاية المطاف، تُثير الهدنة الهشة بين حماس وإسرائيل تساؤلًا جوهريًا: هل هي مجرّد مسار سياسي؟ أم أنها تعبّر عن حسابات استراتيجية أعمق تتجاوز مجرد وقف الأعمال العدائية مؤقتًا؟

## سياسات بلا معايير

ما الذي يُحدّد نجاح وقف إطلاق النار؟ فعلى الرغم من أن اتفاقات وقف إطلاق النار تهدف تقليديًا إلى وقف أعمال العنف النشطة، فإن هدفها لا يكون دائمًا إنهاء الصراع بشكل كامل. وبالتالي، ينبغي أن تختلف معايير الحكم على نجاح هذه الاتفاقات. إذ يجب أن تستند عملية التقييم إلى الأهداف المحددة لكل اتفاق على حدة. وفي الواقع، فإن توقّع نهاية تامة لأعمال العنف يُعد معيارًا مرتفعًا للغاية يصعب تحقيقه. لذا فإن المقياس الأكثر واقعية ومنطقية هو تحقيق انخفاض ملحوظ في وتيرة الأعمال العدائية. فبينما يُعد الوقف الكامل للعنف هدفًا مثاليًا، فإن الحدّ الملموس من التصعيد غالبًا ما يكون النتيجة الأكثر واقعية وقابلية للتحقّق في مثل هذه الظروف.

تتمثل إحدى الطرق المتبعة لتقييم فعالية وقف إطلاق النار في قياس انخفاض وتيرة الحوادث العنيفة. ويعتمد هذا التقييم النسبي على مقارنة مستوى العنف قبل الاتفاق بما يحدث بعده، لتحليل مدى التراجع في حجم الأعمال العدائية. كما يمكن أيضًا قياس شدة العنف من خلال عدد الضحايا، سواء من المقاتلين أو المدنيين. وتُعد التغطية الجغرافية لاتفاق وقف إطلاق النار أمرًا بالغ الأهمية، إذ قد تقتصر بعض الاتفاقات على مناطق محددة دون غيرها، ما يثير مخاطر تجاهل الآثار الجانبية المحتملة، مثل تصاعد العنف في المناطق الخارجة عن نطاق الاتفاق.

من ناحية، تبقى المعايير المذكورة آنفًا ذات صلة، غير أن كثيرين يرون أن تقييم وقف إطلاق النار استنادًا إلى هدفه المُعلن أو المقصود يُعد أداة أكثر دقة. إذ إن اتفاقات وقف إطلاق النار تؤدي وظائف متعددة؛ فبعضها يهدف إلى إنهاء الصراع بشكل نهائي، ويُعرف بوقف إطلاق النار الدائم أو الشامل. وهناك نوع آخر يسعى أيضًا إلى إنهاء الصراع، لكنه مصمم ليُطبق على مدى زمني أطول، غالبًا عبر تمهيد الطريق لمفاوضات تؤدي إلى تسوية نهائية. وغالبًا ما تسبق هذه الأنواع من الاتفاقات محادثات السلام أو تتزامن معها، وتهدف إلى خلق بيئة مواتية للحوار السياسي. فالفكرة الأساسية هي أن استمرار العنف يجعل من الصعب بدء المفاوضات أو دفعها قدمًا، إذ تؤدي الأعمال العدائية المستمرة إلى تعميق مشاعر انعدام الثقة والعداء بين الأطراف. وفي هذا السياق، يمكن أن يسهم وقف إطلاق النار في دفع عملية السلام، من خلال إتاحة مساحة سياسية لإجراء مفاوضات جادة، أو بناء الثقة بين الأطراف، أو وضع الأسس الأولية للتعاون الأمني.

ففي كثير من الحالات، يؤدي استمرار العنف إلى تكبّد أطراف الصراع تكاليف باهظة، ومع ذلك، قد لا يكون التوصل إلى اتفاق شامل لإنهاء النزاع ممكنًا أو متاحًا في المدى القريب. وهنا، قد تتفق الأطراف على وقف لإطلاق النار يتضمن تنازلات محدودة دون حل دائم للصراع. وغالبًا ما يسفر ذلك عن هدنة مؤقتة تستمر إلى أن ترى إحدى الجهات أو أكثر أن مصالحها تقتضي استئناف القتال أو التوجه نحو تسوية تفاوضية.

كما أن بعض اتفاقات وقف إطلاق النار تُعقد بدوافع استراتيجية، إذ تهدف إلى تحقيق مكاسب عسكرية. ففي فترات التوقف المؤقت، قد تعيد الدول أو الجماعات المسلحة تنظيم صفوفها، أو تعزز إمداداتها، أو تُجند قوات جديدة. وهناك هدف محتمل آخر يتمثل في استعادة الاستقرار السياسي الداخلي، خاصةً في الحالات التي تواجه فيها الحكومات اضطرابات داخلية أو تراجعًا في التأييد الشعبي نتيجة أعباء الحرب. ورغم أن معظم اتفاقات وقف إطلاق النار تتشكّل بدوافع سياسية وعسكرية، إلا أن بعضها يُعلن لأغراض إنسانية، مثل تسهيل إيصال المساعدات أو تقديم الرعاية الطبية. ومع ذلك، حتى في الحالات التي يتم فيها تقديم الهدنة بصيغة إنسانية، فإنها قد تخدم أهدافًا سياسية غير مباشرة، من بينها إعادة ترتيب القدرات العسكرية أو تخفيف الضغوط الداخلية.

في حالة وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، يمكن تقييم فعاليته استنادًا إلى انخفاض مستوى العنف، وليس إلى توقفه الكامل. فعلى الرغم من وقوع بعض الخروقات، فإن وتيرة هذه الانتهاكات وشدتها تشكل مؤشرات أكثر واقعية لقياس مدى نجاح الهدنة. وقد شهدت الهدنة خروقات متبادلة وتبادلاً للاتهامات بين الطرفين. فمنذ دخول وقف إطلاق النار في غزة حيّز التنفيذ في 19 يناير وحتى انهياره المفاجئ، أسفرت الهجمات الإسرائيلية عن مقتل مئات الفلسطينيين. في المقابل، اتهمت إسرائيل حركة حماس بانتهاك الاتفاق من خلال تسليم جثث مجهولة الهوية، وهو ما وصفه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأنه خرق لوقف إطلاق النار. ورغم أن مثل هذه الحوادث لم تكن متكررة بصورة كبيرة، فإن شدتها لعبت دورًا أكثر تأثيرًا في تقييم استقرار الاتفاق.

وتتمثل الطريقة الثانية، وربما الأكثر دقة، لتقييم وقف إطلاق النار في تحديد ما إذا كان قد حقق أهدافه المقصودة. وفي حالة وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، فإن تقييم الغاية منه يبدو معقدًا نسبيًا. فرغم أن نص الاتفاق حدد أهدافًا رسمية، إلا أن هناك نوايا ضمنية–خاصة من قبل القيادة الإسرائيلية، وفي مقدمتها نتنياهو–لم يُعلن عنها صراحة. وقد اشتمل الاتفاق الرسمي على عدد من الأهداف الأساسية، من بينها: وقف الأعمال العدائية، وتبادل الأسرى، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية والوقود، والشروع في إعادة إعمار غزة، ورفع الحصار الكامل عن القطاع. وعند تقييم هذه الأهداف، يتضح أن بعضها فقط تحقق. فقد حدث توقف مؤقت في العنف، وتم تنفيذ عمليات تبادل للأسرى، كما سُمح بوصول بعض المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، لم يتم تحقيق الأهداف الجوهرية، مثل إعادة إعمار غزة ورفع الحصار المفروض عليها. وقد انهار الاتفاق خلال أقل من شهرين مع استئناف إسرائيل عملياتها العسكرية. في الوقت نفسه، ثمة آراء تشير إلى أن نتنياهو لم يكن ينوي مطلقًا إنهاء الحرب أو دعم جهود إعادة إعمار غزة أو تخفيف الحصار عنها. وتتناقض هذه الدوافع السياسية غير المُعلنة بشكل حاد مع الأهداف المُعلنة رسميًا لوقف إطلاق النار.

ورغم أن الأهداف الرسمية لوقف إطلاق النار لم تتحقق–وهو ما أدى في النهاية إلى انهيارها–فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن الاتفاق كان فاشلًا بالكامل. فعند النظر إلى الأحداث من زاوية نوايا رئيس الوزراء نتنياهو، قد تتبلور استنتاجات مغايرة. فقد وفّرت الهدنة لنتنياهو متنفسًا سياسيًا داخليًا في وقت حرج. إذ ساهمت المشاهد العاطفية لعودة الرهائن إلى عائلاتهم في تهدئة مشاعر الإحباط الشعبي واستعادة قدر من الهدوء المؤقت داخل المجتمع الإسرائيلي. وعلى المدى القصير، رأى عدد من المحللين السياسيين الإسرائيليين أن أي اتفاق يُفضي إلى إطلاق سراح الرهائن ووقف مؤقت للعمليات العسكرية في غزة سيُعزز على الأرجح من مكانة نتنياهو داخليًا. وعلى الرغم من معارضة اليمين الإسرائيلي المتطرف، تمكّن نتنياهو من تجاوز هذا التحدي من خلال إعادة توجيه العمليات العسكرية

نحو الضفة الغربية بدلًا من غزة–في ما بدا محاولة لتهدئة منتقديه وكسب المزيد من الوقت.

في حين أتاح وقف إطلاق النار المؤقت لنتنياهو فرصة لإعادة تقييم وضعه السياسي الداخلي، فقد شكّل أيضًا توقف استراتيجي حاسم مكّن إسرائيل من إعادة تجميع صفوفها وبناء قدراتها العسكرية استعدادًا لمزيد من التصعيد. وخلال هذا التوقف، شرعت إسرائيل في الانسحاب مما تسميه «ممر نتساريم» – وهو سلسلة من المواقع العسكرية التي تقسم قطاع غزة – وقد أنشئ هذا الممر في الأساس للسيطرة على عودة المدنيين ومنع عناصر حركة حماس من إعادة التسلل إلى شمال غزة، وهي منطقة خضعت لعمليات إسرائيلية مكثفة سابقًا. وقد أبرز حجم الخسائر الإسرائيلية الحاجة الملحة لمثل هذا التوقف. فوفقًا لإيال زمير، رئيس الأركان الحالي، فإن عدد القتلى الفعلي بين الجنود الإسرائيليين يفوق بكثير الأرقام المعلن عنها سابقًا. وقد تزامن هذا الوقف لإطلاق النار مع فترة شهدت تراجعًا في قدرات حركة حماس نتيجة تطورات ميدانية وتحولات إقليمية، بما في ذلك تراجع نفوذ إيران. وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن إسرائيل قد حققت مكاسب استراتيجية كبيرة خلال فترة وقف إطلاق النار.

## عوامل متقاطعة

تعتمد فعالية ونجاح اتفاقات وقف إطلاق النار على عدة عوامل. فبينما قد تعرقل المسائل التقنية–مثل تنفيذ تفاصيل الاتفاق–نجاح الهدنة، تلعب العوامل السياسية دورًا حاسمًا كذلك، لا سيما مدى استعداد جميع الأطراف المعنية بالاتفاق، سواء من المتنازعين أو الوسطاء.

في المقام الأول، تلعب الوساطة دورًا محوريًا في كل من صياغة وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. إذ يُعتقد أنها تزيد من احتمالات النجاح من خلال تحسين قنوات التواصل، وتطوير تصميم العملية، وتوفير الدعم السياسي للاتفاق. والأهم من ذلك، فإن الوسطاء الذين يمتلكون نفوذًا على أي من الأطراف المتصارعة يمكنهم الإشراف بفعالية على تنفيذ الاتفاق. فعلى سبيل المثال، في حال وقوع خروقات، يمكن للوسطاء التدخل لدى الأطراف المتنازعة لمنع التصعيد. بمعنى آخر، فإن دور الوسيط لا يقتصر على توقيع الاتفاق، بل يشمل ضمان تنفيذه بشكل مستدام. في المقابل، قد يلعب الوسطاء دورًا سلبيًا أيضًا، يسهم في انهيار الاتفاق وفشله. وفي كلتا الحالتين، ليس من الضروري أن يؤدي جميع الوسطاء نفس الدور؛ فوجود وسيط واحد فقط–خصوصًا إذا كان يتمتع بنفوذ سياسي أكبر من بقية الأطراف–قد يكون كافيًا إما لإفشال الاتفاق أو، على العكس، لضمان نجاحه واستمراريته.

في حالة وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، اضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها وسيطًا، بدور رئيسي في الضغط على الأطراف، ولا سيما على إسرائيل، للقبول بوقف إطلاق النار. ففي البداية، أدّى انتخاب دونالد ترامب إلى زيادة الضغوط على إدارة الرئيس جو بايدن لحث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على الموافقة على الاتفاق. ويُعتقد أنه لولا هذا الضغط، لما كان نتنياهو، الذي ظل يرفض توقيع أي اتفاق لأكثر من عام، ليوافق على الصفقة في يناير 2025. ومن المفارقات أن الولايات المتحدة، التي أدت دورًا محوريًا في إنجاح وقف إطلاق النار بدايةً، أصبحت لاحقًا سببًا رئيسيًا في انهياره. فبعد رفض حماس الإفراج عن المزيد من الرهائن، يُقال إن ترامب منح نتنياهو الضوء الأخضر لاستئناف العمليات العسكرية في غزة. وبينما عبّر البيت الأبيض عن دعمه للعملية الجديدة، عبّرت بقية أطراف المجتمع الدولي–بمن فيهم وسطاء آخرون–عن إدانتهم لإسرائيل أو أسفهم لعودة القتال.

ثانيًا، من الصعب للغاية تحقيق وقف إطلاق نار طويل الأمد من دون وجود ضمانات تضمن تنفيذ العملية السياسية المصاحبة. فبمجرد أن يتخذ أحد الأطراف قرارًا مكلفًا وصعبًا بخوض الحرب،

فإن احتمالات دعمه لاتفاق ينهي العنف تقلّ كثيرًا إذا فشلت العملية السياسية في معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وفي غياب مسار سياسي فاعل، قد يتعرض القادة الذين يوافقون على الهدنة لاتهامات داخلية بالخيانة أو التخاذل عن قضيتهم، ما قد يؤدي إلى تحديات داخلية على مستوى القيادة، أو انقسامات داخل الصف الواحد، أو حتى هجمات عسكرية من خصومهم.

افتقر اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس إلى الضمانات الضرورية، وهو ما ساهم في عدم استقراره. فقد شاب عملية تبادل الأسرى بين الجانبين العديد من الصعوبات، كما أن الفشل في تأمين الإفراج عن مزيد من الرهائن–وهو مطلب لم يكن مدرجًا في الاتفاق الأصلي–وفّر لنتنياهو فرصة كان يبحث عنها لاستئناف الحرب. كان نتنياهو يواجه بالفعل تحديات داخلية. فقد هدد وزير المالية اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش بالانسحاب من الائتلاف الحاكم إذا مضى نتنياهو قدمًا في تنفيذ المرحلة الثانية بدلاً من استئناف الهجوم العسكري. في الوقت نفسه، كانت أحزاب المعارضة قد تعهّدت بدعم نتنياهو في أي اتفاق يضمن استعادة الرهائن، إلا أن استمراره في التهدئة كان سيُضعف ائتلافه بشكل كبير، مما يجعل إجراء انتخابات مبكرة نتيجة محتملة. وباستئناف العمليات العسكرية، ضمن نتنياهو استمرار دعم سموتريتش. كما استعادت الضربات العسكرية دعم حليف يميني متطرف آخر هو إيتمار بن غفير، الذي كان حزبه قد انسحب من الائتلاف في يناير احتجاجًا على وقف إطلاق النار، لكنه عاد لاحقًا بعد استئناف القتال. وبهذا، شكّلت الانقسامات الداخلية في إسرائيل، إلى جانب ضغط الفصائل اليمينية المتطرفة، دافعًا إضافيًا لنتنياهو لكسر الهدنة. وفي ظل غياب أي ضمانات تمنع انتهاك وقف إطلاق النار أو تفكيكه بالكامل، تمكّن نتنياهو من استئناف الحرب دون اكتراث يُذكر بالتبعات السياسية.

العامل الثالث المهم الذي يجب مراعاته في وقف إطلاق النار هو توازن القوى بين الأطراف المتنازعة. إذا كان أحد الأطراف يتمتع بتفوق عسكري كبير على الطرف الآخر، فإن وقف إطلاق النار يصبح هشًا بطبيعته. ذ قد لا ترى الجهة الأقوى أي خسارة ملموسة في القبول بوقف مؤقت لإطلاق النار، وقد تختار العودة إلى القتال إذا رأت أن الوقت مناسب. قد تدفع الحسابات الاستراتيجية الطرف الأقوى عسكريًا إلى اعتبار الهدنة فرصة لإعادة بناء قدراته العسكرية، أو إعادة تقييم ميزان القوة، أو حتى إعادة صياغة استراتيجيته. بالإضافة إلى ذلك، يجب النظر إلى مدى عجز الطرف المنافس عن استئناف القتال، أو على الأقل عجزه النسبي مقارنة بتفوق الطرف الأقوى.

بحلول أكتوبر 2023، باتت إسرائيل تملك واحدًا من أكثر الجيوش تطورًا وتمويلاً في العالم، مدعومًا بتمويل سنوي قدره 3.8 مليار دولار من الولايات

المتحدة بموجب اتفاقية تمتد لعشر سنوات. ويتألف الجيش الإسرائيلي من نحو 169,500 جندي، بالإضافة إلى 360,000 من أصل 400,000 جندي احتياطي تمّت تعبئتهم عقب الهجوم. وقدّمت الولايات المتحدة دعمًا إضافيًا لإسرائيل من خلال تزويدها بمزيد من الذخائر ونشر حاملتي الطائرات «يو إس إس جيرالد فورد» و«يو إس إس دوايت أيزنهاور» في شرق البحر المتوسط،

إلى جانب أسطول من سفن الدعم القادرة على تنفيذ مهام دفاع صاروخي وعمليات قيادة، وتقديم مساعدات إنسانية.

في المقابل، يُقدَّر عدد مقاتلي حماس ضمن كتائب القسام بما يتراوح بين 15,000 إلى 40,000 عنصر. وتعتمد الحركة على ترسانة متنوعة مصدرها إيران وسوريا وليبيا ومناطق أخرى، تشمل المتفجرات البدائية والطائرات المسيّرة والصواريخ–معظمها محليّ الصنع وبمواصفات بسيطة نسبيًا. أما حزب الله، وهو فصيل لبناني مدعوم من إيران، فيُقدَّر عدد مقاتليه بما يتراوح بين 20,000 إلى 50,000، ويمتلك ترسانة تصل إلى 200,000 صاروخ وقذيفة، بما في ذلك صواريخ دقيقة التوجيه. وتتنوع مصادر تسليح الحزب بين إيران وسوريا وروسيا والصين. من جهة أخرى، تشمل منظومة الدفاع الإسرائيلية القبة الحديدية، وأسْطولًا من 345 طائرة مقاتلة، و1,300 مركبة مدرعة، وغواصات، بالإضافة إلى نحو 90 رأسًا نوويًا وفقًا للتقديرات–رغم أن إسرائيل لم تعلن رسميًا امتلاكها للسلاح النووي.

وبالإضافة إلى تفوقها العسكري، تتمتع إسرائيل أيضًا بميزة سياسية، لا سيّما بدعم الرئيس الأميركي دونالد ترامب. فعلى الرغم من أكثر من عام من القتال، لم تنجح إسرائيل، بحلول يناير 2025، في تحقيق هدفها المعلن بالقضاء التام على حركة حماس. وحتى مع الخسائر الاقتصادية والعسكرية الكبيرة، ما تزال إسرائيل تحتفظ بتفوّق عسكري وسياسي ملحوظ مقارنة بخصومها في غزة، الذين ألحقوا خسائر كبيرة رغم ضعف إمكانياتهم، لا سيما في ظل تطورات إقليمية مثل اغتيال قيادات بارزة في حماس وحزب الله، وسقوط نظام بشار الأسد، وتراجع النفوذ الإيراني. لكن رغم هذه المعطيات الإقليمية التي تصب في مصلحة إسرائيل، فإن العودة إلى القتال لا تُعدّ قرارًا صائبًا من الناحية العسكرية أو الاقتصادية، ما يشير إلى أن هذا القرار مدفوع بالاعتبارات السياسية بالدرجة الأولى.

## هدنة هشة

ورغم وجود عوامل مشتركة في العديد من اتفاقيات وقف إطلاق النار، فإن الهدنة بين إسرائيل وحماس تتميّز بخصائص فريدة. فهي، أولًا، وقف إطلاق النار بين دولة وجهة فاعلة غير حكومية، وهو ما يضيف طبقة إضافية من التعقيد. كما أن الاتفاق، وإن كان يهدف إلى إنهاء الحصار المفروض على غزة، إلا أنه افتقر إلى خطة واضحة للتنفيذ. وكانت خطة إعادة إعمار غزة تُعد أحد الأهداف الرئيسية لوقف إطلاق النار، وقد طرحتها دول عربية، إلا أن الولايات المتحدة رفضتها. وهذا يسلط الضوء على هشاشة الاتفاق منذ بدايته، حيث افتقر إلى عنصر محوري: معالجة جذور الصراع بين الطرفين. علاوة على ذلك، فإن غياب خطة تنفيذ شاملة أضعف بشكل كبير فرص نجاح الاتفاق. لقد ظل اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس هشًا، وواجه تحديات سياسية داخل إسرائيل حتى قبل دخوله حيّز التنفيذ الكامل. كما أن الاتفاق الحالي لا يعالج القضايا السياسية الجوهرية الكامنة وراء الصراع.

علاوة على ذلك، من الواضح أن الطرفين، رغم توقيعهما على اتفاق وقف إطلاق النار، كانا يدركان أن ضمان استدامته والتنفيذ الكامل لبنوده يكاد يكون مستحيلًا. فقد كان وقف إطلاق النار، من نواحٍ عديدة، مؤقتًا ومعرّضًا للانهيار في أي لحظة. وقد عبّر المبعوث الأميركي ويتكوف صراحة عن هذا الإدراك عندما حمّل حماس مسؤولية رفض مقترح تمديد إطلاق النار–وهو ادعاء تنفيه حماس–قائلًا في 14 مارس: «حماس تقوم برهان سيئ للغاية على أن الوقت لصالحها، وهو ليس كذلك».

ويبدو أن حماس أيضًا أساءت تقدير الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، حيث بالغت على الأرجح في قراءتها للانقسامات داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك نية نتنياهو إقالة رئيس جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك)، رونين بار. ومن المحتمل أن حماس رأت في

هذه التطورات مؤشرات على أن الانقسامات داخل الحكومة الإسرائيلية ستحول دون استئناف فوري للعمليات العسكرية ضد غزة.

لكن لم تكن حماس وحدها التي أدركت هشاشة الاتفاق؛ فقد بدا أيضًا أن الجانب الإسرائيلي كان يستخدم وقف إطلاق النار لكسب الوقت عبر تحويل عملياته العسكرية إلى جبهات أخرى. فبعد يومين فقط من دخول وقف إطلاق النار في غزة حيز التنفيذ، أطلقت إسرائيل عملية واسعة النطاق في مخيم جنين للاجئين، سرعان ما امتدت إلى طولكرم وطوباس ومناطق أخرى في الضفة الغربية المحتلة. وخلال أربعة أسابيع فقط، أسفرت الحملة العسكرية الإسرائيلية–التي شملت غارات جوية واقتحامات برية وعمليات هدم–عن مقتل أكثر من 40 فلسطينيًا، بينهم طفلة تبلغ من العمر عامين. كما تم تدمير عشرات المباني السكنية، وتضررت البنية التحتية الحيوية، وتم تهجير ما لا يقل عن 40,000 فلسطيني قسرًا. ورغم أن بعض اتفاقات وقف إطلاق النار تكون جزئية بطبيعتها، فإن هذا الوضع مختلف، إذ إن الضفة الغربية لم تكن طرفًا في النزاع العسكري بين إسرائيل وحماس في غزة، ولم تكن مشمولة باتفاق وقف إطلاق النار. ومن ثم، فإن تحويل إسرائيل لعملياتها العسكرية نحو الضفة الغربية يحمل على الأرجح دلالة سياسية، مفادها أن الحرب لم تنتهِ بعد.

## الخاتمة

في الختام، فإن تقييم نجاح أو فشل اتفاقات وقف إطلاق النار يتطلب نهجًا متعدد الأبعاد يتجاوز مجرد انخفاض أو توقف العنف. فبينما قد يُعدّ تراجع الأعمال العدائية مؤشرًا مرئيًا على نجاح الهدنة، إلا أنه لا يكفي بمفرده–لا سيما في الصراعات التي يمكن أن يُستأنف فيها القتال لأسباب استراتيجية. ويكمن المعيار الحقيقي لنتائج وقف إطلاق النار في ما إذا كانت الأهداف السياسية للأطراف المتنازعة قد تحققت بالفعل. وتُجسّد حالة وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس هذه التعقيدات. فعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار لم يصمد واستؤنف القتال بشكل مكثف، فإنه مثّل مكسبًا سياسيًا وعسكريًا لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في حين شكّل فشلًا لحركة حماس. وهذا يسلّط الضوء على الطبيعة النسبية لنجاح اتفاقات وقف إطلاق النار، والتي تتشكّل بالأساس وفقًا للحسابات الاستراتيجية لكل طرف.

علاوة على ذلك، فإن دور الوسطاء، ووجود أو غياب الضمانات القابلة للتنفيذ، وتوازن القوى بين الأطراف المتحاربة، تمثل عوامل حاسمة في تحديد مدى استدامة وفعالية أي اتفاق لوقف إطلاق النار. ففي حالة إسرائيل وحماس، لعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا كوسيط، لكن غياب الضمانات السياسية الملزمة والفجوة الكبيرة في ميزان القوى بين حركة حماس والجيش الإسرائيلي أسهما في هشاشة الاتفاق. وتشير هذه الديناميات إلى أن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس كان بطبيعته غير مستقر، تشكله تعقيدات سياسية وتاريخية عميقة الجذور تجعل السلام الدائم أكثر صعوبة مقارنة بصراعات أخرى. وفي النهاية، لا يمكن الحكم على اتفاقات وقف إطلاق النار بمعيار واحد فقط؛ بل يجب فهمها في إطار أوسع يشمل النوايا السياسية، والمكاسب الاستراتيجية، وبنية الصراع نفسه.

# المراجع


1. Al-Monitor. "Israel-Hamas Military Balance." *Al-Monitor*, October 12, 2023. https://www.al-monitor.com/originals/2023/10/israel-hamas-military-balance.

2. Arab Center Washington DC. "Details of the Ceasefire Deal That Hamas Has Accepted." *Arab Center Washington DC*, April 30, 2024. https://arabcenterdc.org/resource/details-of-the-ceasefire-deal-that-hamas-has-accepted/.

3. Global Centre for the Responsibility to Protect. *The Reality of Gaza's Fragile Ceasefire: Current and Future Risks for Atrocities in Occupied Palestinian Territory and Israel*. March 2024. https://www.globalr2p.org/publications/the-reality-of-gazas-fragile-ceasefire-current-and-future-risks-for-atrocities-in-occupied-palestinian-territory-and-israel/.

4. Good Authority. "Good to Know: What Is a Ceasefire? Israel-Hamas." *Good Authority*, October 10, 2023. https://goodauthority.org/news/good-to-know-what-is-a-ceasefire-israel-hamas/.

5. Govinda Clayton, *Pause for Thought: Contemporary Ceasefire Politics* (Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue, 2024), PDF.

6. International Institute for Strategic Studies (IISS). "A War They Both Are Losing: Israel, Hamas and the Plight of Gaza." *Survival: Global Politics and Strategy* (Online), June 4, 2024. https://www.iiss.org/online-analysis/survival-online/2024/06/a-war-they-both-are-losing-israel-hamas-and-the-plight-of-gaza/.

7. Middle East Eye. "How Did Israel Violate the Gaza Ceasefire before the New Escalation?" *Middle East Eye*, October 12, 2023. https://www.middleeasteye.net/news/how-israel-violate-gaza-ceasefire-new-escalation.

8. New Arab. "Israeli New Army Chief Admits Gaza Losses Higher than Reported." *The New Arab*, January 15, 2024.https://www.newarab.com/news/israeli-new-army-chief-admits-gaza-losses-higher-reported.

9. Tannam, Etain. "Ceasefire Politics: Israel and Hamas, the EU and Conflict Transformation." *International Peacekeeping* 28, no. 5 (2021): 683–712. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13533312.2021.1894934.

10. The Conversation. "How Power Imbalance, Misread Signs and Strategic Blunders Clouded Hamas' Judgment over Gaza Ceasefire." *The Conversation*, April 12, 2024. https://theconversation.com/how-power-imbalance-misread-signs-and-strategic-blunders-clouded-hamas-judgment-over-gaza-ceasefire-252653.

11. Times of Israel. "Trump Said to Green-Light Renewal of Gaza Strikes as World Laments Truce Collapse." *The Times of Israel*, November 2023. https://www.timesofisrael.com/trump-said-to-green-light-renewal-of-gaza-strikes-as-world-laments-truce-collapse/.

www.habtoorresearch.com